الأمم المتحدة تعرب عن قلقها بشأن أوضاع النازحين في فصل الشتاء

سوريا تدعو إلى انسحاب القوات الأمريكية من أراضيها

انفجار صهريج قرب شركة الغاز في حمص

خيام لاجئين سوريين

دمشق - "وكالات": أعربت سوريا عن إدانتها "الشديدة للممارسات العدوانية التي تقوم بها القوات الأمريكية الموجودة شمال شرق سورية، مطالبة مجدداً بالانسحاب الفوري وغير المشروط لهذه القوات من أراضيها".

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين السورية، في رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي أوردتها وكالة الأنباء السورية (سانا): "تعرب الجمهورية العربية السورية عن إدانتها الشديدة للممارسات العدوانية شبه اليومية التي تقوم بها القوات الأمريكية ضمن المناطق التي تحتلها في الجزيرة السورية".

وأضافت أنه "تم خلال الأعوام الماضية رصد تحركات عدوانية شبه يومية لقوات الاحتلال الأمريكي من عمليات سرقة ممنهجة للثروات السورية والمحاصيل الزراعية والنفط من الجزيرة السورية إضافة إلى إدخال تعزيزات عسكرية ضخمة شبه يومية.... وحاولت تسويق الكذب فيما تطلق عليه محاربة الإرهاب وحماية الشعب السوري".

وشددت الوزارة على أن" الحقائق على الأرض أثبتت العكس تماماً فهي دعمت بلا حدود كل أنواع وأشكال الإرهابيين المتطرفين في سوريا".

وقالت الوزارة إن "الجمهورية العربية السورية تؤكد أن ما تقوم به قوات الاحتلال الأمريكي يمثل اعتداء صارخاً على سيادة ووحدة وسلامة الأراضي السورية وانتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن المتعلقة بسوريا بما فيها القرار 2254".

من جانب أخر أكدت الأمم المتحدة أنها تتابع بقلق الوضع المتعلق بالعواصف التي تجتاح المناطق الواقعة شمال غربي سوريا، والتي تُعدّ الأكبر حتى الآن في فصل الشتاء، مع تضرر آلاف النازحين.

وتفيد تقارير بأن هطول الأمطار الغزيرة عبر غرب حلب وإدلب شمال غربي سوريا تسبب في أضرار لحقت بمواقع النازحين داخلياً، وقد تضررت خيام وتم قطع الطرق المؤدية إلى المخيمات.

ونقل موقع "أخبار الأمم المتحدة" عن ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، القول إنه بينما يستمر تقييم الأضرار، ثمة تقارير عن تضرر أكثر من 1700 أسرة في شمال غرب سوريا من جراء الفيضانات، وتدمير أكثر من 200 خيمة وتعرض أكثر من 1400 خيمة للأضرار.

وقال دوجاريك إن العاملين في المجال الإنساني وزعوا مساعدات شتوية على 2.3 مليون شخص في عموم سوريا.

ويشمل ذلك المساعدات الضرورية للوقاية من البرد، بما في ذلك أكياس النوم والملابس الشتوية ووقود التدفئة، فضلاً عن المساعدة في إصلاح واستبدال الخيام.

إلا أنه قال: "لا تزال هناك فجوة تبلغ 32 مليون دولار في تمويل هذه المواد الأساسية".

من جانب أخر نقلت وسائل إعلام تابعة للنظام السوري عن الدفاع المدني تأكيده وقوع انفجار أمس الأول في منطقة بها منشأتان للنفط والغاز في مدينة حمص بوسط سوريا، مما تسبب في "حريق ضخم".

ونقلت وكالة أنباء النظام السوري عن مصدر في "الشركة السورية لنقل النفط الخام" قوله إن انفجارا وقع في صهريج بالشركة "بجوار الشركة السورية لتوزيع الغاز ما تسبب بحريق ضخم وفرق الإطفاء تتعامل مع الحريق".

وأكدت وسائل إعلام عدم وقوع ضحايا في الحريق.

توغل جديد لميليشيات إثيوبية شرق السودان

عناصر من الجيش السوداني

الخرطوم - "وكالات": ذكر موقع "سودان تريبيون"، أمس بأن ميليشيات إثيوبية توغلت بمنطقة "دبلوب" بالقرب من العلاو في الفشقة بولاية القضارف المتاخمة للشريط الحدودي مع إثيوبيا.

ونقل الموقع عن مزارعين محليين أن ميليشيات إثيوبية قطعت الطريق أمام أكثر من 30 مزارعاً وعاملاً بمشروع الكردية وأطلقوا النيران بكثافة، مع أسفر عن إصابة شخص واحد على الأقل.

وأضافت أنه تم استدعاء قوات سودانية إلى المنطقة وأنها ما زالت تلاحق المعتدين وتمشط المنطقة. وتشهد العلاقات بين السودان وإثيوبيا توترا لافتا بعد أن أعاد الجيش السوداني في تشرين ثان/نوفمبر الماضي انتشاره وتمركزه في مناطق الفشقة على الحدود الشرقية لأول مرة منذ عام 1995، وأعلن لاحقا أنه استرد هذه المساحات من قوات وميليشيات إثيوبية.

وتتهم الخارجية الإثيوبية القوات المسلحة السودانية بتأجيج الأوضاع على الحدود بالتوغل في الآونة الأخيرة داخل إثيوبيا واحتلال أراضيها الزراعية.

القبض على 3 إرهابيين بارزين في كركوك

العراق يشدد قبضته الأمنية على الحدود المتوترة مع سوريا

جانب من الحدود بين العراق وسوريا

بغداد- «وكالات»: يشدد العراق إجراءات الأمن على الحدود البالغ طولها 600 كيلومتر مع سوريا، لسد الطريق في وجه متشددي تنظيم داعش ومنع تهريب المخدرات وغير ذلك من الأنشطة غير المشروعة.

وتفقد قادة عراقيون الاثنين الماضي الحدود الصحراوية النائية التي تسيطر عليها قوى ذات انتماءات مختلفة، من الجيش العراقي إلى فصائل الحشد الشعبي المتحالفة مع إيران إلى قوات من جيش النظام السوري وفصائل سورية معارضة للأسد وقوات كردية تدعمها واشنطن.

وتشكل الحدود بؤرة للتوتر بين الجماعات المدعومة من إيران والولايات المتحدة، علاوة على الاضطراب الناجم عن توغلات تنظيم داعش والضغوط التركية على الجماعات الكردية المتمردة.

وفي موقع عسكري على الحدود مع سوريا، قال الفريق الركن عبد الأمير الشمري إن الجانب العراقي من الحدود تحت سيطرة القوات الحكومية فيما يجري تأمين الأوضاع بمزيد من الإجراءات المشددة، لكن التحديات الرئيسية قادمة من داخل الأراضي السورية.

وأضاف أن أكبر التحديات تتمثل في عدم وجود شريك أمني واحد أو موحد على الجانب السوري.

وأوضح أنه في إحدى المناطق على سبيل المثال تنتشر على الجانب الآخر من الحدود قوات سوريا الديمقراطية التي يجري التنسيق معها من خلال التحالف الأميركي.

وقوات سوريا الديمقراطية قوات غير نظامية أغلبها من الأكراد ومدعومة من الولايات المتحدة وتقاتل فلول داعش. وهي أيضاً مناهضة لتركيا.

وقال الشمري إن جيش النظام السوري يسيطر على مناطق إلى الجنوب، بينما تسيطر جماعات معارضة سورية على مناطق وراء ذلك.

وذكر أن العراق يكثف استخدام الكاميرات الحرارية ذات التكنولوجيا المتقدمة وبالونات المراقبة لضبط حدوده.

من جهتهم، رأى مراسلو وكالة «رويترز» الذين تفقدوا المنطقة من الجو برفقة الجيش معدات حفر تنشئ خنادق عميقة على طول أجزاء كبيرة من الجانب العراقي من الحدود حيث تتناثر أبراج المراقبة والسواتر الترابية والأسوار المعدنية.

وقال الشمري إن بعض أفراد عائلات مقاتلي تنظيم داعش اعتُقلوا مؤخرا بعد عبورهم من مخيم الهول بسوريا للعراق. يذكر أن مخيم الهول هو مخيم للنازحين على الجانب السوري يؤوي عشرات الآلاف ممن فروا من آخر جيوب التنظيم.

ويشعر المسؤولون العراقيون بالقلق من أن يكون الهول أرضاً خصبة للتطرف ويخافون من عودة آلاف العراقيين المرتبطين بتنظيم داعش لبلادهم.

في سياق آخر، تعرضت الحدود مؤخرا لضربات جوية إسرائيلية على أهداف مرتبطة بإيران بما في ذلك قادة في الحرس الثوري، في الوقت الذي تكثف فيه إسرائيل الضغط على حلفاء إيران وعلى رئيس النظام السوري بشار الأسد.

وأصبح الجيش العراقي في موقف صعب يتمثل في التنسيق مع قوات غير نظامية بينها جماعات متحالفة مع إيران تقف في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة وتنقل الأسلحة والأفراد عبر الحدود.

كما يمضي العراق قدماً في علاقة متنامية مع تركيا التي تريد منه المساعدة في تضييق الخناق على أنشطة حزب العمال الكردستاني الذي له قواعد في شمال العراق وحلفاء في صفوف قوات سوريا الديمقراطية في سوريا.

من جانب أخر أعلنت وكالة الاستخبارات العراقية أمس، القبض على ثلاثة من الإرهابيين البارزين في تنظيمات داعش بعملية استخباراتية في كركوك (250 كم شمالي بغداد).

وذكرت وكالة الاستخبارات، في بيان صحافي اليوم أوردته وكالة الأنباء العراقية (واع)، أن «الإرهابيين من المطلوبين وفق أحكام الإرهاب لانتمائهم لعصابات داعش الارهابية».

وأضافت «الإرهابي الأول المكنى طارق تسلم منصب مايسمى عنصر استخبارات، ومن ثم أحد عناصر ديوان الحسبة، فيما عمل الإرهابي الثاني المكنى سعد بما يسمى ديوان الجند وكان المسؤول عن توزيع الماء على نقاط وأوكار داعش المتواجدة في ناحية الرياض آنذاك، واعترف باشتراكه بثلاث غزوات داعشية عام 2014 ضد القوات الأمنية».

وبينت أن «الإرهابي الثالث عمل بما يسمى الشرطة الاسلامية واعترف باشتراكه بنصب السيطرات الإجرامية ضمن ناحية الزاب».

وأشارت إلى أنه «تم تدوين أقوالهم بالاعتراف واتخذت بحقهم الإجراءات القانونية».

تونس على صفيح ساخن بعد 10 سنوات من ثورتها

مواجهات بين متظاهرين وقوات الأمن في تونس

تونس - «وكالات»: تزامناً مع حلول الذكرى العاشرة لثورة الياسمين التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، والتي كان يمني الكثير من التونسيين أنفسهم بأنها ستفتح لهم آفاقاً أرحب نحو مستقبل أفضل، تموج تونس بموجة اضطرابات عنيفة تمثلت في مظاهرات مستمرة منذ عدة أيام في العاصمة ومدن أخرى، احتجاجا على تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والتهميش.

وهذا واقع يحذر مراقبون من تفاقمه في ظل نفاد صبر التونسيين الذين تعاقب عليهم 5 رؤساء و9 رؤساء حكومات عقب ثورة 2011، دون أن يتمكن أحدهم من إقناع السواد الأعظم من الشعب أنه يعمل على ضبط بوصلة البلاد في الاتجاه الذي يرتقي لتحقيق تطلعات التونسيين، فالوضع يزداد تدهوراً والأفق يزداد انسداداً، بحسب الكثير من المراقبين.

وترى الباحثة في الشؤون المغاربية د. سهام عزوز أن جميع الحكومات المتوالية على تونس مسؤولة عن الوضع المتردي الذي أسفر عن الاحتجاجات الشعبية لأنها اختارت «سياسات خاطئة» لحل الأزمات المتراكمة.

والاحتجاجات الأحدث والتي تأتي امتداداً لتحركات مماثلة لم تخل منها سنوات ما بعد الثورة، أججها تعنيف شرطي لراعي أغنام في مدينة سليانة شمالي تونس، وتزامن ذلك مع تعديل وزاري واسع أجراه رئيس الوزراء هشام المشيشي على حكومته شمل نحو نصف تشكيلتها، وذلك بعد أقل من 5 أشهر من نيلها ثقة البرلمان.

وحذر الاتحاد العام التونسي للشغل من انفجار اجتماعي مرتقب نتيجة انشغال الائتلافات الحاكمة منذ 2011، بالتموقع وتقاسم الغنائم وفي مواصلة اتباع الخيارات السياسية اللاشعبية التي أثقلت كاهل الشعب وعمقت فقر غالبيته.

وبينما خرجت الحكومة التونسية لتبرر إلقاء القبض على المئات ممن شاركوا في المظاهرات التي تخللتها أعمال عنف، بوصف هذه الاحتجاجات بأنها محاولات للتخريب ونهب لممتلكات خاصة وعامة، رأى اتحاد الشغل أنه «ليس من الحكمة» الاستمرار في حالة إنكار الواقع وقصر الأمر على اللجوء إلى الحل الأمني.

وحذر محللون سياسيون تونسيون من خطورة أن يفقد المواطنون الثقة في «السياسة والسياسيين»، في ظل خلافات وتنازعات بين السلطات حول الصلاحيات، دون أن يشعر المواطنون بسعي حقيقي من النخبة الحاكمة لتحقيق طموحاتهم.

ويرى المحلل السياسي التونسي بلحسن اليحياوي أن «عدوى» مشاهد العنف انتقلت إلى الشارع بعدما وجدت طريقها أولاً داخل البرلمان، حيث احتدمت الخلافات بين الأحزاب مؤخراً ووصلت إلى حد الاعتداء الجسدي، في مشهد استدعى تدخل الرئيس قيس سعيد الذي حذر من أن بلاده على شفا «أزمة نظام».

وهو توصيف فتح أبواب الجدل حول إخفاق النظام البرلماني وإمكانية العودة للنظام الرئاسي، لا سيما في ظل حديث عن خلافات حول الصلاحيات بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة.

ويرى هشام العجبوني، النائب في البرلمان عن الكتلة الديمقراطية المعارضة، التي تضم حزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب، أن التعديل الوزاري الذي أجراه المشيشي مطلع الأسبوع الجاري كان متوقعاً في ظل خلافاته مع سعيد، واصفاً إياه بأنه «يندرج في إطار الصفقة التي أبرمت بين المشيشي ونبيل القروي رئيس حزب قلب تونس، وراشد الغنوشي رئيس حركة النهضة، قبل منح حكومة المشيشي ثقة البرلمان».

وأضاف أن هذه «الصفقة هي التي حتمت ضرورة إجراء تعديل وزاري يخص الحقائب المحسوبة على الرئيس التونسي، إذ تمت الإطاحة بالوزراء المتهمين بالموالاة لسعيد».

وفي الوقت ذاته تعمل أحزاب ممثلة بكتل برلمانية على عزل الغنوشي من رئاسة البرلمان، ورفع الحصانة عن نواب من ائتلاف الكرامة المتحالفين مع النهضة ومن ضمنهم رئيس الكتلة سيف الدين مخلوف، بسبب «تجاوزات دستورية وقانونية».

وتقع على معظم التونسيين الإسلاميين مسؤولية الفشل في إدارة الدولة وفي استشراء الفساد والمحسوبية وغلبة المصالح الفئوية والحزبية على حساب المصالح العليا للبلاد.

وهذه تجاذبات سياسية متشابكة يشعر المواطن التونسي معها أنه خارج جميع الحسابات في ظل رزوحه تحت وطأة واقع اقتصادي صعب أضافت إليه تداعيات أزمة كورونا بعداً آخر لم يعد التونسيون يحتملونه.

فبلغة الأرقام، يتوقع أن يسجل اقتصاد البلاد انكماشاً بنسبة 7% لعام 2020، فضلاً عن نسبة البطالة البالغة 16.2% والتي تفوق الضعف في عدد من الولايات الداخلية، مع الوضع في الاعتبار أن ثلث العاطلين عن العمل في تونس من حملة الشهادات العليا.

ومن جهتها، رأت صحيفة «فاينانشال تايمز» البريطانية أن المظاهرات التي تشهدها بعض المناطق في تونس تبرز عمق الأزمة الاقتصادية التي تواجهها البلاد في ظل إحباط شديد يعاني منه المواطنون، نتيجة الفقر وارتفاع نسبة البطالة.

وأضافت «ألمح مسؤولون إلى أنهم سيسعون للحصول على قرض جديد من صندوق النقد الدولي، لسد الارتفاع في احتياجات التمويل الخارجي بالنسبة للدولة، لكن الاقتراض سيعتمد على إصلاحات مؤلمة، لم تكن الحكومات السابقة قادرة على اتخاذها».

وتابعت «أدى تدهور الاقتصاد إلى تقويض الثقة في النظام السياسي والسياسيين الذين ظهروا بعد الثورة التونسية، وساهم ذلك في الصعود السريع في استطلاعات الرأي لعبير موسي، الزعيمة الحزبية المثيرة للجدل والمسؤولة السابقة في حزب الرئيس التونسي الراحل زين العابدين بن علي».

ووجه وباء كورونا ضربة قوية لقطاع السياحة الذي يعتبر ركيزة للاقتصاد التونسي ومصدرا للعملة الصعبة، وأصبح هذا القطاع يعاني من أزمات متواصلة منذ عام 2011 وخسر كثيرون من العاملين في المنشآت السياحية وظائفهم التي كانت تعيل عشرات العائلات.

باريس ترحب بإقرار القوى الليبية آلية اختيار سلطة تنفيذية انتقالية

ليبيا: انفجار غامض يقتل ضابطين بارزين للوفاق بقاعدة عسكرية

طرابلس- «وكالات»: أعلن متحدث ليبي أمس أن حريقا أعقبه انفجار في مستودع ذخيرة بأكاديمية بحرية غرب ليبيا أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص بينهم ضابطان بارزان.

وقال مسعود عبد الصمد المتحدث باسم البحرية الليبية التابعة لحكومة الوفاق إنه لم يتضح سبب اندلاع الحريق ليلا في الأكاديمية في بلدة جنزور، على بعد حوالي 24 كيلومترا غرب العاصمة طرابلس. كما أصيب في الحادث أربعة أشخاص.

وقال عبد الصمد إن القتلى بينهم العميد أحمد أيوب آمر الأكاديمية البحرية، والعميد سالم أبو صلاح آمر الكلية البحرية. ولم يتم تحديد هوية القتيل الثالث.

تُظهر لقطات فيديو تم تداولها على الإنترنت في أعقاب الحادث رجال الإطفاء وعربات الإسعاف وهم يندفعون إلى الموقع حيث اجتاحت حريق هائل مبنى.

انزلقت ليبيا إلى الفوضى في أعقاب انتفاضة 2011 التي دعمها الناتو والتي أطاحت بالديكتاتور معمر القذافي وقتلته. البلد الغني بالنفط تحكمه الآن إدارتان متنافستان إحداهما في طرابلس والأخرى في شرق البلاد. وخاضت القوات المدعومة من الشرق هجوما منذ شهور للسيطرة على طرابلس لكن الحملة تراجعت العام الماضي وبدأ الطرفان مباحاثات تسوية سياسية.

فيما أفادت مصادر أن قنبلة يدوية كانت وراء تفجير الكلية البحرية بجنزور بطرابلس بعد حريق شب في أحد مخازن الأكاديمية ووصول سيارات الإطفاء للموقع.

المصادر كشفت على أن آمر الكلية ومعاونه وصلا إلى مكان الحريق لتفقد الوضع ثم حدث الانفجار الذي أودى بحياتهما مع شخص ثالث من مهجري مخيم تاورغاء داخل الأكاديمية.

المصادر كشفت أن أصابع الاتهام بداخلية الوفاق تتجه إلى عصابات تجارة المخدرات داخل الأكاديمية على خلفية زيارة رئيس الأركان العامة بالوفاق ومسؤلين أمنيين للأكاديمية قبل يوم واحد من التفجير والاتفاق مع آمر الكلية على تفعيل الأكاديمية وتطهيرها من العصابات النشطة بداخلها.

من جانب أخر رحّبت فرنسا بتوصّل الليبيين برعاية الأمم المتّحدة إلى اتّفاق على آلية لاختيار سلطة تنفيذية انتقالية، ستحضّر للانتخابات العامة المقرّر إجراؤها نهاية العام الجاري.

وقالت المتحدّثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية إنّ باريس «ترحّب» بإقرار هذه الآلية، وتجدّد «دعمها لتشكيل سلطة تنفيذية انتقالية».

وكانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أعلنت أمس الأول أنّ الأفرقاء الليبيين أقرّوا في ختام عملية تصويت آلية اختيار هذه السلطة التنفيذية الانتقالية.

وقالت الممثّلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة ستيفاني ويليامز: «أمام الليبيين الآن فرصة حقيقية لتجاوز خلافاتهم وانقساماتهم، واختيار حكومة موقتة لإعادة توحيد مؤسساتهم من خلال الانتخابات الوطنية الديموقراطية التي طال انتظارها، هذه سلطة تنفيذية موقتة سيتم استبدالها بسلطة منتخبة ديموقراطيا، بعد الانتخابات في 24 ديسمبر 2021».

ووفقاً للمتحدّثة باسم الخارجية الفرنسية فإنّ باريس تبعث بـ«أطيب تمنيّاتها» للمبعوث الأممي الخاص الجديد إلى ليبيا يان كوبيتش.

وقالت المتحدّثة إنه «يمكن لكوبيتش أن يعتمد على دعم فرنسا للتوصّل إلى تسوية سياسية للأزمة الليبية برعاية الأمم المتحدة، وإتاحة الفرصة للبلاد لاستعادة وحدتها وسيادتها واستقرارها بمنأى عن التدخّلات الخارجية».

وتوافق الليبيون في ملتقى الحوار السياسي الذي انعقدت أولى جولاته في تونس في التاسع من نوفمبر الماضي، على إجراء انتخابات عامة في 24 ديسمبر 2021.